International Journal for Scientific Research (IJSR)
المجلة الدولية للبحوث العلمية
IJSR
Vol. (5), No. (2) February 2026 الإصدار (5)، العدد (2)

الدبلوماسية الدفاعية البريطانية وتشكيل العقيدة القتالية في شرق أوروبا: من الاستقطاب إلى الأزمة الأوكرانية

علي محمد سعيد عبد المجيد
أكاديمية جوعان للدراسات الأمنية، الدوحة، قطر
ali11sudan@gmai.com

الملخص

تتناول هذه الورقة البحثية الدور البريطاني في استخدام الدبلوماسية الدفاعية كأداة للتأثير الجيوسياسي بعد الحرب الباردة، وبخاصة في دول أوروبا الشرقية وما بعد الاتحاد السوفيتي. كما توضح كيف ساهم هذا الدور في إعادة تشكيل العقائد العسكرية لتلك الدول ضمن إطار الناتو، مما أدى إلى حالة استقطاب استراتيجي مع روسيا، وانتهى إلى تأجيج الأزمة الأوكرانية عام 2022. وتخلص الدراسة إلى أن الدبلوماسية الدفاعية البريطانية تمثل أداة مزدوجة — دفاعية وردعية من منظور الغرب، لكنها تُرى كتهديد وجودي من منظور موسكو.

الكلمات المفتاحية: الدبلوماسية الدفاعية البريطانية، العقيدة القتالية، شرق أوروبا، الأزمة الأوكرانية.

British defense diplomacy and the shaping of combat doctrine in Eastern Europe: from polarization to the Ukrainian crisis

Ali Mohammed Saeed Abdul Majeed
Juaan Academy for Security Studies, Doha, Qatar
ali11sudan@gmail.com

Abstract

This research paper examines the British role in employing defence diplomacy as a tool of geopolitical influence in the post–Cold War era, particularly in Eastern European countries and former Soviet states. It highlights how this approach contributed to reshaping the military doctrines of those nations within the NATO framework, leading to a strategic polarization with Russia and ultimately fueling the Ukrainian crisis in 2022. The study concludes that British defence diplomacy functions as a dual-purpose instrument—defensive and deterrent from a Western perspective yet perceived as an existential threat from Moscow's viewpoint.

Keywords: British defense diplomacy, combat doctrine, Eastern Europe, Ukrainian crisis.

المقدمة

نشأ مصطلح «الدبلوماسية الدفاعية (Defence Diplomacy) في سياق ما بعد الحرب الباردة، نتيجة الحاجة السياسية إلى توصيف الأدوار المتنامية للمؤسسات الخاضعة لوزارات الدفاع الوطني، وتحديد وظائفها ضمن بيئة دولية اتسمت بإعادة تعريف مفاهيم القوة والأمن. ويعود أصل هذا المصطلح إلى حقل العلوم السياسية أكثر من انتمائه إلى تطور نظري علمي منضبط، رغم المحاولات اللاحقة لإضفاء طابع أكاديمي عليه (Drab 2018 p 64).

وقد ارتبط بروز المفهوم بالنقاشات البرلمانية البريطانية التي أعقبت فوز حزب العمال في انتخابات عام 1998، حين دعا الحزب إلى مراجعة شاملة للاستراتيجيات الدفاعية، وهو ما تُرجم عمليًا في الورقة البيضاء التي قدمها وزير الدفاع البريطاني آنذاك جورج روبرتسون، وربط فيها السياسة الدفاعية بالسياسة الخارجية للمملكة المتحدة (Dodd and Oxley 1998).

الدبلوماسية الدفاعية البريطانية تشمل أنشطة الزيارات رفيعة المستوى؛ شبكة الملحقين الدفاعيين؛ المعاهدات؛ التحالفات؛ المستشارون المدنيون؛ التدريب وبناء القدرات؛ العمل مع المنظمات متعددة الأطراف (الناتو، الاتحاد الأوروبي، الأمم المتحدة)؛ الأفراد الموفدون؛ الزيارات العسكرية. (UK Ministry of Defence, 2020).

ويرى دراب أن مصطلح «الدبلوماسية الدفاعية» لم يكن نتاجًا لتطور مفاهيمي تدريجي، بل جاء استجابة لحاجة سياسية عملية لتجميع أنشطة عسكرية تعاونية متعددة تحت إطار مفاهيمي واحد .(Drab 2018) ويعزز وينغر هذا الطرح، مشيرًا إلى أن وزارة الدفاع البريطانية كانت أول من استخدم المصطلح لتوصيف طيف واسع من الأنشطة العسكرية غير القتالية، دون تقديم تعريف تحليلي دقيق له، مما أفضى إلى قدر من الغموض المفاهيمي (Winger n.d.).

منهج الدراسة

تعتمد هذه الدراسة على مقاربة بينية (Interdisciplinary Approach) لتحليل العلاقة بين مجالات الدفاع والدبلوماسية والاستخبارات، استنادًا إلى فرضية مفادها أن الدبلوماسية الدفاعية تُعد أداة فاعلة من أدوات الاستخبارات الاستراتيجية. وتقوم هذه المقاربة على دمج أدوات التحليل السياسي والأمني والعسكري لفهم التفاعلات المعقّدة التي تحكم سلوك الدول في البيئة الدولية المعاصرة.

وقد تم توظيف المنهج الوصفي التحليلي لدراسة المفاهيم النظرية والسياسات الدفاعية والوثائق الرسمية ذات الصلة، إلى جانب استخدام المنهج المقارن لتحليل نماذج تطبيقية إقليمية ودولية، بما يسمح باستخلاص أنماط مشتركة وفروق بنيوية في توظيف الدبلوماسية الدفاعية كأداة استراتيجية (Winger n.d.; Drab 2018).

وتأتي أهمية الدراسة من منطلق تصاعد الاهتمام العالمي بما يسمى بالدبلوماسية الدفاعية التي لم تأخذ مكانها بعد في سُلم اهتمامات المؤسسات السياسية والأمنية والعسكرية خاصة في الدول النامية حيث لم ترق بعد للدخول في عالم استخدامات فنون الدبلوماسية الدفاعية. اعتمدت الدراسة على عدد من الإقترابات النظرية التي تناولت الدبلوماسية الدفاعية وجدل العلاقة بينها وبين الدبلوماسية العامة. تم تقسيم الدراسة إلى عدد من المحاور كالسياق والتفسير التاريخي للدبلوماسية الدفاعية، ومفهوم الدبلوماسية العامة بأنواعها، ومفهوم الدفاع وصلته بالقوات المسلحة، ومفهوم الدبلوماسية الدفاعية، وأدوات وأهداف ونشاطات الدبلوماسية الدفاعية، وعلاقة السياسة الخارجية بالدبلوماسية الدفاعية.

أولاً: مفهوم الدبلوماسية الدفاعية البريطانية

يُعدّ مفهوم «الدبلوماسية الدفاعية (Defence Diplomacy) «من المفاهيم المركزية في الدراسات الأمنية المعاصرة، وقد ارتبط ظهوره بتحولات بنيوية شهدها النظام الدولي عقب انتهاء الحرب الباردة. ففي ظل تراجع احتمالات الصدام العسكري المباشر بين القوى الكبرى، برزت الحاجة إلى أدوات جديدة لإدارة الصراع وبناء النفوذ، كان من أبرزها توظيف القدرات الدفاعية في أطر غير قتالية تخدم أهداف السياسة الخارجية.

في الحالة البريطانية، لم يكن ظهور المفهوم نتيجة تطور نظري أكاديمي تدريجي، بل جاء استجابة لحاجة سياسية وعملية لإعادة تعريف أدوار القوات المسلحة خارج إطار الحرب التقليدية. ويشير دراب إلى أن الدبلوماسية الدفاعية ظهرت كصيغة جامعة لمجموعة من الأنشطة العسكرية التعاونية التي كانت تُمارس فعليًا دون إطار مفاهيمي واضح (Drab 2018 p59).

وقد لعبت النقاشات البرلمانية البريطانية في أواخر تسعينيات القرن العشرين دورًا حاسمًا في بلورة هذا المفهوم، خاصة عقب فوز حزب العمال في انتخابات عام 1997، حيث طُرحت مسألة إعادة مواءمة السياسة الدفاعية مع أولويات السياسة الخارجية. وفي هذا السياق، شكّلت الورقة البيضاء التي قدمها وزير الدفاع البريطاني جورج روبرتسون عام 1998 محطة مفصلية في إدماج الدبلوماسية الدفاعية ضمن التخطيط الاستراتيجي للدولة (Dodd and Oxley 1998).

وتُعرّف الوثائق البريطانية الرسمية الدبلوماسية الدفاعية بأنها «مجموعة الأنشطة التي تقوم بها وزارة الدفاع بالتنسيق مع بقية مؤسسات الدولة بهدف بناء الثقة، ومنع النزاعات، وتعزيز الشراكات الدفاعية، ودعم تطوير قوات مسلحة خاضعة للرقابة المدنية الديمقراطية»، بما يسهم في تحقيق الاستقرار الإقليمي والدولي (UK Ministry of Defence 2013).

من الناحية التحليلية، يرى وينغر أن هذا المفهوم يتسم بقدر من الغموض المفاهيمي، إذ جرى توسيعه ليشمل طيفًا واسعًا من الأنشطة، من التدريب العسكري وتبادل الضباط، إلى المساعدات الدفاعية والوجود العسكري

الرمزي، دون تحديد دقيق لحدوده النظرية (Winger n.d.). غير أن هذا الغموض لم يُضعف من فعاليته العملية، بل على العكس، منح صانعي القرار مرونة واسعة في توظيفه وفق متطلبات السياق الاستراتيجي.

ثانياً: الدبلوماسية الدفاعية والعلاقة بين الدفاع والسياسة الخارجية

تنطلق هذه الدراسة من فرضية مركزية مفادها أن ممارسة الدبلوماسية الدفاعية، رغم ما تُقدَّم به من كونها أداة سلمية لبناء الثقة ومنع النزاعات، قد تؤدي – في سياقات معينة – إلى نتائج عكسية تتمثل في تصعيد التوترات واندلاع الصراعات المسلحة. وتفترض الدراسة أن هذا التحول من وظيفة وقائية إلى عامل محفّز للصراع يرتبط بطبيعة البيئة الاستراتيجية، وتباين إدراكات التهديد، واختلال توازن المصالح بين الفاعلين الدوليين.

ففي الأدبيات الغربية، تُقدَّم الدبلوماسية الدفاعية بوصفها أداة من أدوات القوة الناعمة، تُستخدم لتعزيز الشفافية، وبناء الشراكات العسكرية، ودعم الحوكمة الدفاعية، بما يسهم في تقليص احتمالات الصراع (Cottey and Forster 2004). غير أن هذا التصور يفترض ضمنيًا وجود توافق نسبي بين الفاعلين حول طبيعة النظام الدولي وحدود النفوذ، وهو افتراض لا يتحقق دائمًا في البيئات التنافسية أو الاستقطابية.

وتُظهر التجربة البريطانية أن دمج الدفاع في السياسة الخارجية حوّل الأنشطة العسكرية غير القتالية إلى أدوات تأثير استراتيجي، تُستخدم لإعادة تشكيل العقائد العسكرية والهياكل الدفاعية للدول الشريكة. وبينما ترى لندن وحلفاؤها في هذا التوجه وسيلة لتعزيز الاستقرار وردع التهديدات، قد تراه قوى أخرى – خاصة المنافسين الاستراتيجيين – بوصفه تدخلًا غير مباشر في مجالها الحيوي، أو محاولة لإعادة هندسة التوازنات الإقليمية على حساب أمنها القومي.

وفي هذا الإطار، يمكن القول إن الدبلوماسية الدفاعية تحمل طابعًا إشكاليًا مزدوجًا؛ فهي من جهة أداة سلمية في خطابها المعلن، لكنها من جهة أخرى قد تُنتج آثارًا تصعيدية عندما تُمارَس في سياق تنافسي صفري، أو عندما تُوظَّف لتوسيع التحالفات العسكرية، وإعادة توجيه العقائد القتالية لدول تقع ضمن نطاق نفوذ قوى كبرى منافسة.

ثالثاً: الدبلوماسية الدفاعية بين المنع والتصعيد – نموذج الحرب الروسية الأوكرانية

يُعدّ الصراع الروسي–الأوكراني نموذجًا دالًا على الكيفية التي يمكن أن تتحول بها الدبلوماسية الدفاعية من أداة تهدف إلى تعزيز الاستقرار إلى عامل غير مباشر في نشوب النزاعات. فمنذ استقلال أوكرانيا عن الاتحاد السوفيتي، انخرطت الدول الغربية، ولا سيما المملكة المتحدة والولايات المتحدة، في برامج مكثفة للتعاون الدفاعي مع كييف، شملت التدريب، وتبادل الخبرات، ودعم إصلاح القطاع الأمني، وتعزيز قابلية التشغيل البيني مع حلف شمال الأطلسي.

من المنظور الغربي، كانت هذه الأنشطة تندرج ضمن حق أوكرانيا السيادي في بناء قدراتها الدفاعية، وضمن سياسة ردع تهدف إلى منع أي اعتداء محتمل. غير أن موسكو نظرت إلى هذا المسار بوصفه تهديدًا وجوديًا مباشرًا، خاصة مع اقتراب البنية العسكرية الأطلسية من حدودها الجغرافية، واعتبرت أن الدبلوماسية الدفاعية الغربية تُستخدم كغطاء لتوسيع النفوذ العسكري والاستخباراتي في فضائها الاستراتيجي (Putin 2021).

وقد أسهم هذا التباين الحاد في إدراك التهديد في تعميق حالة الاستقطاب الاستراتيجي بين روسيا والغرب، حيث تحوّلت برامج التدريب والمساعدات الدفاعية إلى مؤشرات تصعيدية في الحسابات الروسية، بدلًا من كونها أدوات لبناء الثقة. وفي هذا السياق، يمكن القول إن الدبلوماسية الدفاعية لم تفشل في منع الصراع فحسب، بل أسهمت – بصورة غير مباشرة – في تهيئة البيئة الاستراتيجية التي أفضت إلى اندلاع الحرب عام 2022م.

وتُبرز هذه الحالة أن فاعلية الدبلوماسية الدفاعية في منع النزاعات تظل مشروطة بوجود توافق نسبي حول قواعد النظام الأمني الإقليمي، وبقدرة الأطراف على إدارة إدراكات التهديد المتبادلة. وفي غياب ذلك، قد تتحول هذه الأداة من وسيلة للمنع إلى عامل محفّز للصراع، خاصة في البيئات التي تتسم بالتنافس الجيوسياسي الحاد.

رابعاً: الدور البريطاني في تغيير العقائد العسكرية لدول ما بعد الاتحاد السوفيتي

بعد تفكك الاتحاد السوفيتي عام 1991، واجهت دول أوروبا الشرقية ودول البلطيق تحديات بنيوية عميقة في بناء مؤسساتها الدفاعية، تمثلت في هشاشة الهياكل التنظيمية، وغياب العقيدة العسكرية الوطنية المستقلة، واستمرار الاعتماد على أنماط القيادة والسيطرة ذات الطابع المركزي الصارم. وقد ورثت هذه الدول جيوشًا صُمِّمت للعمل ضمن منظومة حلف وارسو، بما يحمله ذلك من ثقافة تنظيمية لا تنسجم مع متطلبات الحوكمة الديمقراطية، ولا مع معايير الشفافية والمساءلة المدنية، فضلًا عن عدم توافقها مع معايير التشغيل المشترك المعتمدة في حلف شمال الأطلسي.

في هذا السياق، اضطلعت المملكة المتحدة بدور محوري في دعم التحول الدفاعي لهذه الدول، مستفيدة من خبرتها التاريخية في إصلاح المؤسسات العسكرية وبناء العقائد القتالية المرنة. وقد تم توظيف أدوات الدبلوماسية الدفاعية البريطانية ضمن برامج التعاون الأطلسي، وعلى رأسها برنامج «الشراكة من أجل السلام»، بوصفه إطارًا مؤسسيًا يتيح نقل الخبرات، وبناء القدرات، وتهيئة الجيوش الشريكة للاندماج التدريجي في المنظومة الأطلسية.

وشمل هذا الدور البريطاني تقديم الاستشارات المؤسسية لإعادة هيكلة وزارات الدفاع وهيئات الأركان العامة، والمشاركة في صياغة التشريعات المنظمة للعلاقة بين السلطة المدنية والمؤسسة العسكرية، إلى جانب تدريب القيادات العسكرية على مفاهيم حديثة في القيادة والسيطرة والتخطيط العملياتي. ولم يكن الهدف مقتصرًا على تحسين الكفاءة العسكرية، بل امتد إلى إعادة تشكيل الثقافة التنظيمية للجيوش الشريكة بما يتوافق مع القيم والمعايير الغربية.

ويُعد إدخال مبدأ القيادة بالمهمة (Mission Command) أحد أبرز الإسهامات البريطانية في مسار التحول العملياتي الحديث للقوات المسلحة، إذ يقوم هذا المبدأ على منح القادة الميدانيين هامشًا واسعًا من حرية القرار ضمن الإطار العام للأهداف الاستراتيجية، بدلًا من الالتزام الصارم بالأوامر التفصيلية الصادرة من القيادة العليا. هذا التوجه يعكس فهماً عميقًا لأهمية تمكين القائد الميداني من اتخاذ قرارات سريعة وفعّالة بما يتوافق مع الظروف الميدانية المتغيرة، وهو ما يؤدي إلى رفع مستوى المرونة العملياتية، وتسريع الاستجابة، وتحسين قابلية التكامل مع قوات الحلفاء.

ترتبط هذه العقيدة أيضًا بالدبلوماسية الدفاعية البريطانية، إذ تُستخدم كأداة لتعزيز الشراكات الدولية وبناء الثقة مع الدول الحليفة، خصوصًا ضمن تحالفات مثل الناتو. من خلال تطبيق مبدأ القيادة بالمهمة، تستطيع القوات البريطانية ليس فقط تحسين أدائها الميداني، بل أيضًا تسهيل عمليات التدريب المشتركة، وتوحيد الإجراءات، وتبادل المعلومات الاستخباراتية مع القوات الشريكة، بما يدعم فاعلية الردع الجماعي والاستقرار الإقليمي، لاسيما في مناطق التوتر مثل شرق أوروبا. هذا النهج يعكس استراتيجية المملكة المتحدة في استخدام العقيدة العسكرية كوسيلة لتعزيز نفوذها الدبلوماسي، وبناء شبكة من العلاقات الدفاعية القائمة على الثقة والمرونة، وهو ما يُعرف بالدبلوماسية الدفاعية (UK Ministry of Defence, 2020).

خامساً: الدبلوماسية الدفاعية كأداة استخباراتية استراتيجية

تُظهر التجربة البريطانية أن الدبلوماسية الدفاعية لا تقتصر على كونها أداة للتعاون العسكري وبناء الثقة، بل تمثل في جوهرها أحد أوجه الاستخبارات الاستراتيجية الناعمة. فمن خلال الانخراط الدفاعي المنظم مع الدول الشريكة، تكتسب الدولة الفاعلة قدرة عالية على النفاذ إلى البنى الدفاعية والعسكرية لتلك الدول، وفهم عقائدها القتالية، وتقييم قدراتها الفعلية، ورصد أنماط تفكير قياداتها العسكرية والسياسية.

ويتحقق هذا النفاذ الاستخباراتي عبر أدوات متعددة، من أبرزها برامج التدريب العسكري، وتبادل الضباط، والتمارين والمناورات المشتركة، فضلًا عن الوجود العسكري طويل الأمد في قواعد أو بعثات تدريبية. وتُوفر هذه الأنشطة بيئة تفاعلية تسمح بتراكم معرفة استراتيجية معمّقة، تُستخدم لاحقًا في دعم التحليل التقديري، وصياغة السياسات الدفاعية، واستشراف مسارات الصراع أو الاستقرار.

وتندرج هذه الأنشطة ضمن إطار استراتيجية «التفاعل الدفاعي الدولي» التي أطلقتها وزارة الدفاع البريطانية عام 2013، والتي هدفت إلى توظيف أدوات الدفاع خارج نطاق العمليات القتالية لتحقيق النفوذ الاستراتيجي، وتعزيز القدرة على إدارة الأزمات، ودعم منظومة الاستخبارات الاستراتيجية في مواجهة التهديدات التقليدية وغير التقليدية (UK Ministry of Defence 2013).

سادساً: تحول الدبلوماسية الدفاعية من أداة سلمية إلى عامل صراع

يُثير تطور مفهوم الدبلوماسية الدفاعية إشكالية نظرية مركزية تتعلق بحدود الطابع السلمي لهذه الأداة، والظروف التي يمكن أن تتحول فيها من وسيلة للمنع وبناء الثقة إلى عامل تصعيدي يسهم في نشوب الصراعات. وتنطلق هذه الإشكالية من فرضية مفادها أن الدبلوماسية الدفاعية ليست أداة محايد.

يُثير تطور مفهوم الدبلوماسية الدفاعية إشكالية نظرية مركزية تتعلق بحدود الطابع السلمي لهذه الأداة، وبالظروف التي يمكن أن تتحول فيها من وسيلة للمنع وبناء الثقة إلى عامل تصعيدي يسهم في نشوب الصراعات. وتنطلق هذه الإشكالية من فرضية مفادها أن الدبلوماسية الدفاعية ليست أداة محايدة بطبيعتها، بل إن آثارها الاستراتيجية تتحدد وفق السياق الأمني الذي تُمارَس فيه، ومدى توافقها أو تعارضها مع إدراكات الأطراف المختلفة لأمنها القومي.

ويحدث هذا التحول على وجه الخصوص عندما تُمارَس الدبلوماسية الدفاعية بطريقة يُنظر إليها من قبل الطرف الآخر على أنها تمس جوهر أمنه أو تهدد توازناته الاستراتيجية الأساسية. ففي مثل هذه الحالات، لا تُفسَّر أنشطة التعاون العسكري، أو بناء القدرات، أو إعادة تشكيل العقائد الدفاعية بوصفها إجراءات سلمية، بل تُعاد قراءتها ضمن منطق التهديد الوجودي، الأمر الذي يحولها من أدوات استقرار إلى محفزات للصراع.

ويبرز هذا المنطق بوضوح في الحالة الروسية، حيث تنظر موسكو إلى توسع أنشطة الدبلوماسية الدفاعية الغربية، ولا سيما في الفضاء السوفيتي السابق، بوصفه مساسًا مباشرًا بمجالها الأمني الحيوي. فإدماج دول مجاورة في هياكل تدريبية وعقائدية متوافقة مع حلف شمال الأطلسي، يُدرك في التصور الاستراتيجي الروسي باعتباره تهديدًا وجوديًا، لا مجرد خيار سيادي لتلك الدول. ومن ثم، تتحول الدبلوماسية الدفاعية في هذا السياق من أداة تعاون معلن إلى عنصر صراعي يُسرّع ديناميات التصعيد ويُضعف فرص التسوية السلمية.

وعليه، فإن العلاقة بين الدبلوماسية الدفاعية والصراع ليست علاقة عرضية، بل هي نتاج مباشر لتقاطع هذه الأداة مع اعتبارات الأمن الوجودي، وسوء التقدير الاستراتيجي، وتباين إدراكات التهديد بين الفاعلين الدوليين.

الخاتمة

تكشف هذه الدراسة أن الدبلوماسية الدفاعية البريطانية تمثل أداة مركّبة تجمع بين الأبعاد العسكرية والدبلوماسية والاستخباراتية، وتسهم في إعادة تشكيل البيئات الأمنية الإقليمية. فمن منظور بريطاني–غربي، تُعد هذه الدبلوماسية وسيلة سلمية لتعزيز الاستقرار وبناء الشراكات وردع التهديدات. أما من منظور الخصوم، ولا سيما روسيا، فتُنظر إليها بوصفها أداة نفوذ واستقطاب تهدد التوازنات الاستراتيجية القائمة.

وتبرز نتائج الدراسة أهمية التعامل مع الدبلوماسية الدفاعية بوصفها أحد المكونات الأساسية للاستخبارات الاستراتيجية المعاصرة، وليس مجرد نشاط تعاوني عسكري، الأمر الذي يجعلها محورًا رئيسيًا لفهم التحولات

في طبيعة القوة والنفوذ في النظام الدولي. Top of Form

قائمة المراجع

1. Cottey, Andrew, and Anthony Forster. 2004. Reshaping Defence Diplomacy: New Roles for Military Cooperation and Assistance. Oxford: Oxford University Press.
2. Dodd, Tom, and Mark Oxley. 1998. Defence Diplomacy and Foreign Policy. Research Paper 98/91. London: UK Parliament.
3. Drab, Lech. 2018. “Defence Diplomacy: An Important Tool for the Implementation of Foreign Policy and Security of the State.” Security and Defence Quarterly 20 (3): 59–64.
4. International Centre for Defence and Security (ICDS). n.d. Estonia’s Defence Transformation. https://icds.ee
5. UK Ministry of Defence. 2013. International Defence Engagement Strategy. London. https://www.gov.uk/government/publications/international-defence-engagement-strategy
6. UK Ministry of Defence. (2020). Defence Engagement and Diplomacy: Strategic Overview. London: MOD.
7. UK Ministry of Defence. 2022. UK–Estonia Joint Defence Statement. https://www.gov.uk
8. Winger, Gregory. n.d. “Defence Diplomacy and Strategic Intelligence